الأمم المتحدة اتهمت النظام ومعارضيه بخرق مطالب مجلس الأمن حيال الملف

سوريا: طرفا النزاع يعرقلان وصول المساعدات.. والأسد يخسر قائد «شبيحته»

أطفال سوريا في انتظار تسهيل وصول المساعدات إليهم

هلال الأسد ابن عم الرئيس السوري وقائد قوات الدفاع الوطني

عواصم - «وكالات»: اتهمت الأمم المتحدة الحكومة السورية ومقاتلي المعارضة بعرقلة وصول المساعدات مشيرة إلى أن كلا من الجانبين ربما يخرق مطالب مجلس الأمن التابع للامم المتحدة بوصول مساعدات الإغاثة للمدنيين المحاصرين بين طرفي القتال في الحرب الأهلية الدائرة في البلاد منذ ثلاث سنوات.

وبعد شهر من تحقيق مجلس الأمن وحدة نادرة بالموافقة بالإجماع على قرار يطالب بحرية وصول المساعدات بشكل سريع وآمن ودون إعاقة بما في ذلك عبر الحدود قال بان جي مون الأمين العام للأمم المتحدة إن الوضع «مازال صعبا للغاية.»

وفي أول تقرير يقدمه بان لمجلس الأمن بشان تنفيذ القرار الصادر في 22 فبراير وحصلت عليه رويترز يوم الأحد قال إن قوات الحكومة لا تزال تحاصر 175 الف شخص بالإضافة إلى 45 الفا تحاصرهم جماعات المعارضة في عدة مناطق.

وقال بان إنه لم يتم التوسط في وقف جديد لإطلاق النار لتيسير الوصول إلى تلك المناطق كما أن هناك خروقات لوقف إطلاق النار الحالي.

وأضاف بان إن نحو 9.3 ملايين شخص في سوريا يحتاجون لمساعدات إنسانية في حين فر 2.6 مليون آخرون من الحرب الأهلية.

وقال بان «وصول المساعدات الإنسانية في سوريا مازال صعبا للغاية بالنسبة للمنظمات الإنسانية... مازال توصيل المواد التي تمثل إنقاذا للحياة لا سيما الأدوية صعبا. ومازالت المساعدات التي تصل للناس تقل بكثير عما هو مطلوب لتغطية حتى الإحتياجات الأساسية.»

وأبدى مجلس الأمن «نيته إتخاذ خطوات أخرى في قضية عدم الالتزام» بالقرار. لكن دبلوماسيين يقولون إن من غير المحتمل أن توافق روسيا على القيام بأي عمل مثل فرض عقوبات إذا ثبت خطأ الحكومة السورية.

وقال دبلوماسيون إن من المقرر أن يناقش مجلس الأمن تقرير بان يوم الجمعة.

وحمت روسيا حليفتها سوريا بتأييد من الصين في مجلس الأمن خلال الحرب المستمرة منذ ثلاث سنوات. واستخدمت روسيا والصين حق النقض «الفيتو» لعرقلة ثلاث قرارات كانت ستدين حكومة سوريا وتهدد بفرض عقوبات.

وقال بان في التقرير المؤلف من 13 صفحة إنه توجد تحديات كبيرة لتوصيل المساعدات في سوريا.

وأضاف بان «تشمل:الحاجة لطلبات متعددة للموافقة على قوافل الوكالات والتي غالبا لا تلقى ردا واتعدام الاتصالات الحكومية الداخلية للموافقة على ذلك على الأرض مما يؤدي إلى رفض أو تأخير الدخول عند نقاط التفتيش واستمرار انعدام الأمن.»

وتابع قائلا «زيادة حدة القتال بين جماعات المعارضة المسلحة بما في ذلك بين الجماعات المتحالفة مع الجيش السوري الحر وجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام أدت إلى تعقيد تسليم المساعدات بما في ذلك قطع الطرق الرئيسية في بعض الأماكن في المناطق الشمالية من البلاد.»ويقول المرصد السوري لحقوق الإنسان إن أكثر من 136 الف شخص قتلوا أثناء الصراع.

وقال بان إنه مع زيادة حدة العنف زاد عدد الأشخاص الذين لا تصل إليهم المساعدات الإنسانية.

وأضاف «يقدر الآن أن نحو 3.5 ملايين شخص في حاجة للمساعدة في مناطق يصعب الوصول إليها بزيادة مليون شخص منذ بداية عام 2014.»

وذكر بان أنه خلال الشهر الأخير «كانت هناك تقارير مستمرة عن قصف مدفعي وهجمات جوية من بينها استخدام القوات الحكومية للبراميل المتفجرة. وأدت الهجمات بسيارات ملغومة والهجمات الانتحارية بما في ذلك على أهداف مدنية إلى سقوط قتلى وجرحى من المدنيين خلال الفترة المذكورة.»

وأضاف أن الجماعتين الإسلاميتين المتطرفتين الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة أعلنتا عن كثير من الهجمات بسيارات ملغومة والهجمات الإنتحارية في حين «تعرضت مدن وبلدات تسيطر عليها الحكومة ومنها دمشق لهجمات بالمورتر من قبل جماعات المعارضة المسلحة.»

وقال بان «عدد القتلى اليومي الذي يتم الإبلاغ عنه يتجاوز في المتوسط 200 شخص داخل سوريا ومن بينهم مدنيون.»

وعقب صدور قرار مجلس الأمن قال بان إن الحكومة السورية شكلت مجموعة عمل مع الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري لمناقشة سبل تعزيز وصول المساعدات.

وأشار بان إلى أن الأمم المتحدة قدمت قائمة تضم 258 منطقة يصعب الوصول إليها لمجموعة العمل لكن كثيرا من تلك المواقع لم تصلها المساعدات بعد.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة «سلمت مساعدات محدودة لعدد من المناطق التي يصعب الوصول إليها في الفترة التي شملها التقرير للمرة الأولى منذ عدة أشهر... ومع ذلك في عدة حالات لم تتمكن قوافل المساعدة من الوصول أو من حمل مواد أساسية مثل الأدوية.»

وأضاف «منذ اعتماد القرار أزال مسؤولون حكوميون إمدادات طبية من قوافل مشتركة بين الوكالات إلى «حمص وريف دمشق».. .. والتي كانت ستساعد 201 ألف شخص.»

وأشار بان إلى أن إمدادات الإغاثة سمح لها بدخول سوريا من خلال معابر خاضعة لسيطرة الحكومة مع لبنان والأردن لكن معبر اليعربية الحدودي مع العراق لا يزال مغلقا لأن الحكومة السورية «اعترضت على رفع علم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي هناك.»

وبعد طلبات الأمم المتحدة المتكررة سمحت الحكومة السورية بدخول شحنات مساعدة تابعة للأمم المتحدة عبر تركيا لأول مرة منذ بداية الصراع.

لكن عندما طلبت الأمم المتحدة السماح بوصول مزيد من المساعدات عبر الحدود لا سيما عبر الأردن وتركيا «كررت «الحكومة السورية» موقفها أن أي معبر حدودي يمكن فتحه ما دام معبرا رسميا 'قانونيا' ولا يمس سيادة الحكومة السورية.»

ودعت منسقة شؤون الإغاثة في الأمم المتحدة فاليري آموس مجلس الأمن إلى العمل على زيادة إدخال المساعدات الإنسانية إلى سوريا. وكانت آموس قد عبرت مرارا عن خيبة أملها من أن العنف والروتين تسببا في تباطؤ توصيل المساعدات.

وقال بان «سوريا الآن أكبر أزمة أمنية وإنسانية وسلمية تواجه العالم... ليس لدى الأمم المتحدة خيار التخلي عن سوريا.»

ميدانيا قال تلفزيون الإخبارية السوري إن قائد قوات الدفاع الوطني هلال الأسد قتل أثناء الاشتباكات في مدينة كسب بريف اللاذقية، في حين سيطرت فصائل المعارضة على معبر كسب وأجزاء واسعة من المدينة، كما سيطرت على مواقع مهمة في حلب وريفها.

وقال ناشطون إن كتائب المعارضة استهدفت رتلا عسكريا يقوده هلال الأسد قرب كسب، مما أدى إلى مقتله مع عدد ممن وصفوا بعناصر الشبيحة.

من جهته قال المرصد السوري لحقوق الإنسان في رسالة إلكترونية إن هلال الأسد وما لا يقل عن سبعة عناصر كانوا برفقته قتلوا خلال اشتباكات مع جبهة النصرة والكتائب الإسلامية المقاتلة في مدينة كسب.

وأشار المرصد إلى أن هلال الأسد تربطه صلة قربى بالرئيس بشار الأسد، إلا أنه ليس أحد أبناء عمه المباشرين. ويقول ناشطون في اللاذقية إن هلال الأسد اشتهر ببطشه بالمعارضين عبر تورطه في عمليات اعتقال وتعذيب وإنشاء محاكم غير رسمية لمعاقبة المعارضين.

وكان هلال الأسد تولى سابقا رئاسة الشرطة العسكرية في الفرقة الرابعة، قبل أن توكل إليه مهمة تأسيس ما تعرف بقوات الدفاع الوطني وهي قوات تقاتل إلى جانب الجيش النظامي.

وقال مراسلون من كسب إن ردة الفعل على مقتل هلال الأسد تمثلت في قيام ابنه سليمان بإطلاق النار بشكل عشوائي على شارع 8 مارس في اللاذقية، مشيرين إلى حملة اعتقالات انتقامية واسعة نفذتها قوات النظام في المدينة التي تشهد توترا كبيرا.

وأضاف أن هناك آليات عسكرية اتجهت إلى بلدة رأس البسيط قرب كسب حيث يوجد تجمع عسكري كبير لقوات النظام السوري. من جهتهم قال ناشطون إن قوات الدفاع الوطني والشبيحة تحاصر حيي الصليبة والطابيات في اللاذقية.

«الإخبارية» : مقتل قائد قوات الدفاع الوطني هلال الأسد خلال الاشتباكات في مدينة كسب

في ظل مقاطعة العديد من أحزاب المعارضة

الجزائر تقرع أجراس حملة انتخابات الرئاسة ... وبوتفليقة على موعد مع الولاية الرابعة

مؤيدون لعبدالعزيز بوتفليقة خلال تجمع انتخابي في الجزائر أمس الأول

الجزائر - «وكالات»: بدأت حملة الدعاية لانتخابات الرئاسة الجزائرية يوم الأحد ولم يستهل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة المتوقع فوزه السباق بكلمة أو بتجمع حاشد وإنما برسالة.

وفي ظل اسئلة عن حالته الصحية بعد اصابته بجلطة العام الماضي بدأ بوتفليقة «77 عاما» حملته بأن كتب للجزائريين قائلا إن حالته لن تمنعه من مد فترة حكمه للبلاد البالغة 15 عاما.

ومن شبه المؤكد أن يفوز الرئيس بولاية أخرى مدتها خمس سنوات مدعوما بحزب جبهة التحرير الوطني الذي يهيمن على الساحة السياسية الجزائرية منذ الاستقلال عام 1962 ومع مقاطعة أحزاب المعارضة الرئيسية للانتخابات.

ويرى المؤيدون في بوتفليقة المنتمي لجيل فترة الاستقلال ضامنا للاستقرار وينسبون له الفضل في إخراج الجزائر من الفوضى بعد المواجهات الدامية في التسعينات مع الاسلاميين التي قتل فيها حوالي 200 ألف شخص.

ويقول معارضوه إن هيمنة فصيل من الأعضاء القدامى بحزب جبهة التحرير يجعل الانتخابات معركة غير نزيهة ويتساءلون كيف سيحكم الرئيس اذا كان غير قادر على القيام حتى بالدعاية.

ومنذ أصيب بجلطة ليمضي عدة أشهر في مستشفى في باريس لم يظهر بوتفليقة الا فيما ندر. ولم يدل بأي تصريحات الا حين أعلن ترشحه في بداية مارس.

ونشرت صحيفة الوطن التي كثيرا ما تنتقد مسعى بوتفليقة لإعادة انتخابه رسما كاريكاتوريا على صفحتها الأولى يوم الأحد يصور رجلا يدخل رأسه في اطار ملصق انتخابي مفرغ كتب عليه «صوتوا لبوتفليقة» في حين يتساءل الرجل «هل يوجد أي أحد هناك؟». وتقاطع أحزاب معارضة ومنها حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية العلماني وحزب حركة مجتمع السلم الإسلامي الإنتخابات التي تجري في 17 ابريل. لكنها لاتزال ضعيفة ومن المستبعد أن يؤثر احتجاجها على حظوظ بوتفليقة.

وفي وسط الجزائر العاصمة لم يكن يوجد يوم الأحد سوى القليل من ملصقات الدعاية الإنتخابية في الشوارع المزدحمة التي تصطف على جانبيها مبان بيضاء ترجع إلى فترة الاستعمار الفرنسي.

وقال عبد الواحد «29 عاما» وهو بائع في وسط الجزائر العاصمة «بالنسبة لي سأختار بوتفليقة. هو من دفع هذا البلد الى الأمام وهو من منحنا المصالحة.»

وفي الرسالة التي وجهها ليل السبت وعد بوتفليقة بإجراء إصلاحات دستورية لإقامة نظام سياسي يشمل الجميع اذا أعيد انتخابه.

لكن مع عدم وجود فرصة تذكر لتغيير في قمة السلطة بدا الكثير من الجزائريين غير مبالين بالانتخابات.

وقالت ليندا «20 عاما» وهي طالبة لدى سؤالها عما اذا كانت ستدلي بصوتها «هذا لا يهم حقا أليس كذلك؟ النتيجة واحدة. في الجزائر لا يوجد أي حل.»

وقال عبد الهادي الدهماني وهو مدير مكتب «لا أعتقد أنني سأدلي بصوتي. لأنني حتى اذا صوت فما الذي سيتغير؟ لن نرى أي تغيير هنا قريبا.»

وأضاف «لنترقب ما سيحدث. الاستقرار هو الأهم بصرف النظر عمن سيفوز.»

ويقول معسكر بوتفليقة إن انتخابه لولاية جديدة سيحافظ على استقرار الجزائر في حين مازالت تونس وليبيا ومصر تعاني من آثار انتفاضات الربيع العربي التي اندلعت عام 2011 حيث أطيح بحكام الدول الثلاث.

وبدأ رئيس الوزراء السابق عبد المالك سلال الذي استقال ليدير حملة بوتفليقة الانتخابية الدعاية من جنوب الجزائر حيث لايزال كثيرون قلقين بشان الإسلاميين المتشددين.

ودعا سلال مئات من أنصار الحكومة في تمنراست على بعد الفي كيلومتر جنوبي العاصمة إلى التحلي باليقظة لأن الجزائر لديها جيش قوي وأجهزة أمن قوية وقال إن الناس ينبغي ألا يقلقوا من الاضطرابات في المنطقة. وأضاف أن بوتفليقة استطاع أن يوفر الأمن والاستقرار للجزائر. ويمثل استقرار الجزائر أهمية للحكومات الغربية التي تعتبرها حليفا في معركتها ضد الإسلاميين المتشددين في شمال افريقيا. والجزائر مورد رئيسي للطاقة لأوروبا.

لكن الظهور النادر لبوتفليقة جعل كثيرين يتساءلون عما سيحدث اذا تدهورت حالته واضطر للتنحي أثناء فترته القادمة البالغة خمس سنوات.

ويتوقع أغلب المحللين ان يكون أي انتقال محتمل سلسا بفضل ادارة جبهة التحرير الوطني وقادة الجيش.

ويقول محللون إن البلاد لديها 200 مليار دولار من الاحتياطيات الأجنبية مما يوفر سندا ماليا يتيح الانفاق بسخاء على الاسكان والخدمات الأخرى لدرء أي احتجاجات اجتماعية.

قال إن البلاد يهيمن عليها المشروع الإيراني بالكامل

لبنان: الأسير يفتح النار على الجيش... وحزب الله

بيروت - «وكالات»: ظهر الشيخ أحمد الأسير في شريط مصور بث أمس الأول للمرة الأولى منذ توارية عن الأنظار إثر معارك بين مسلحين موالين له والجيش اللبناني قبل أشهر، موجها انتقادات لاذعة إلى المؤسسة العسكرية.

وقال الأسير في الشريط الذي بث على موقع يوتيوب ونشره حسابه الرسمي على موقع تويتر، إن مؤسسة الجيش هي أكثر مؤسسة مهيمن عليها، بل هي الأداة الأهم والأولى لحزب الله في الداخل اللبناني.

ودعا الأسير «الضباط والجنود السنة» إلى الانسحاب من الجيش اللبناني بسبب عدم وجود توازن في هذه المؤسسة، وسألهم «هل أنتم قادرون على حماية أهل السنة؟»، ونصحهم بسؤال علماء الدين «عن حكم بقائهم في هذا الجيش».

وشدد على أن «لبنان اليوم مهيمن عليه هيمنة كاملة من المشروع الإيراني، من الولي الفقيه ومن خلال حزب الله وحركة أمل».

وتوعد الأسير هاتين الجماعتين وجمهورهما قائلا «لن نركع لكم ولن نستسلم لكم، وأنا على يقين أنه من المستحيل أن تكمل العيش معكم إلا من بعد تكسير رأسكم بعد الظلم اللاحق بنا».

ولم يمكن التحقق من تاريخ الشريط، لكن الأسير تطرق إلى نقاشات جرت في الجلسات النيابية لمنح الحكومة الثقة، والتي عقدت يومي الأربعاء والخميس الماضيين.

واندلعت يوم 23 يونيو الماضي معارك عنيفة بين الجيش ومسلحين موالين للأسير إثر هجوم على حاجز عسكري. وانتهت المعارك التي استمرت نحو 24 ساعة، بسيطرة القوى العسكرية على «المربع الأمني» للأسير في بلدة عبرا قرب صيدا، كبرى مدن جنوب لبنان. وقتل في هذه المعارك 18 عسكريا و11 مسلحا.

وأصدر القضاء اللبناني يوم 28 فبراير الماضي قرارا ظنيا بإعدام 56 شخصا في أحداث عبرا، أبرزهم الأسير. وعلق الأخير على هذا القرار بالقول إنه لا يعيره أي اهتمام.

وبرز الأسير على الساحة اللبنانية قبل نحو عامين، وعرف بمواقفه الحادة من النظام السوري وحزب الله.

أحمد الأسير